

الحرس الخاص يتفوقون بأعدادهم على أعداد رجال الشرطة، وإن ظلوا أقل تسليحاً ما عدا مناطق النزاع فإن أكثر الشركات الأمنية تسليحاً تلك الكائنة في أمريكا اللاتينية



لقد توسعت صناعة الأمن الخاص بحيث بات يعمل فيها نحو ٢٠ مليون فرد مسجل في جميع أنحاء العالم - قرابة ضعف عدد ضباط رجال الشرطة، كما يكشف ذلك مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١١. وفي بعض البلدان فقد تضاعف عدد العاملين في الأمن الخاص مرتين بل ثلاثة أضعاف على مدى السنوات الـ ١٠-٢٠ الماضية. وعلى ما يبدو فإن استعانة الحكومات بمصادر خارجية لأداء الكثير من المهام الأمنية، من بين جملة عوامل أخرى، وراء هذا الازدهار.

وبالرغم من النمو السريع للقطاع، فإن العاملين في الأمن الخاص يحوزون أسلحة نارية أقل بكثير مما تحوزه قوات أمن الدولة، إذ يكشف استعراض بيانات ٧٠ بلداً أن ليس لديهم أكثر من ٤ ملايين قطعة سلاح، بالمقارنة مع ٢٦ مليون قطعة بيد وكالات إنفاذ القانون و٢٠٠ مليون قطعة بجعبة القوات المسلحة. كما تُظهر النتائج أن أسلحة الأمن الخاصة ليست موزعة بالتساوي، فخارج المناطق المتأثرة بالنزاع، تحظى منطقة أمريكا اللاتينية بأعلى نسبة من الأسلحة لكل موظف، أي حوالي عشرة أضعاف عما عليه الحال في أوروبا الغربية.

كما لا تجاري آليات النظم والمساءلة نمو الصناعة الأمنية الخاصة، فعلى الرغم من وجود أدلة على انخراط بعض الشركات الأمنية الخاصة في اقتناء أسلحة نارية بصورة غير مشروعة أو فقدانها أسلحة عن طريق السرقة، أو قيامها بأساءة استخدام ترساناتها، فليس هنالك إبلاغ منتظم عن مثل هذه التصرفات السيئة. ومثلما قال كيث كراوس مدير برنامج مسح الأسلحة الصغيرة فإن «توفير الأمن في السجون والمطارات والحدود والشوارع غداً أكثر فأكثر بيد جهات خاصة، والسؤال الرئيسي، الذي لا نعرف جواباً له، ما إن كانت هذه الترتيبات الجديدة تعمل على تحسين الوضع الأمني أم تلحق به الضرر؟».

كما يستعرض المسح التشريعات التي تنظم حيازة المدنيين للأسلحة النارية في ٤٢ ولاية قضائية في أنحاء مختلفة من العالم. وخلص إلى أن جميع هذه الولايات تقريباً تحظر الوصول إلى بعض الأسلحة النارية إذ تعتبرها غير مناسبة للاستخدام المدني، وأن لدى الغالبية العظمى منها نظام ترخيص يحول دون مدنيين معينين مثل المجرمين ودون حصولهم على السلاح الناري، فضلاً عن قيام الكثير منها بتسجيل الأسلحة النارية أو الاحتفاظ بسجلات للأسلحة النارية المملوكة. ومن بين الولايات القضائية المستعرضة في المسح، فإن الغالبية العظمى منها (٤٠) تعتبر حيازة المدنيين للسلاح امتيازاً، بينما تتعامل ولايتان قضائيتان فقط مع الأمر على أنه حق أساسي.

كما يتضمن المسح دراسات حالة تتناول فيها ديناميات كلا من ترتيب الأمن العام والأمن الخاص في ساحل العاج وهايتي ومدغشقر.

من نتائج هذه الطبعة من المسح ما يلي:

- يقدر حجم تجارة الأسلحة الخفيفة السنوية بـ ١١ مليار دولار أمريكي. واستناداً إلى هذه النتائج وأخرى سابقة، فإن قيمة التجارة العالمية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، كلها معاً، تقدر بنحو ٧,١ مليار دولار سنوياً.
- كبار مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لسنة ٢٠٠٨ (بتصدير سنوي لا تقل قيمته عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، هم، اعتماداً على قاعدة بيانات الجمارك المتاحة، (بالترتيب التنافسي) الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا والبرازيل وسويسرا وإسرائيل والنمسا وكوريا الجنوبية وبلجيكا والاتحاد الروسي وإسبانيا وتركيا والنرويج وكندا.
- كبار مستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لسنة ٢٠٠٨ (باستيراد سنوي لا تقل قيمته عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، هم، اعتماداً على قاعدة بيانات الجمارك المتاحة، (بالترتيب التنافسي) الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا وأستراليا وفرنسا وباكستان.
- أنظمة الرقابة على الشركات المتعددة الجنسيات عموماً ضعيفة للغاية بحيث تحول دون توظيف أفراد أمن خاص عُرف عنهم استخدام قوة مفرطة في الماضي.
- بيانات مسح الأسر المعيشية التي أُحدثت منذ سنة ٢٠٠٤ تشير إلى التحسن الأمني في هايتي على مدى العقد الماضي، وما لبث يتحسن منذ زلزال ٢٠١٠. ومثلما أفاد ضحايا الجريمة فإن تورط الشرطة في النشاط الإجرامي انخفض بشكل حاد بعد قيام حكومة منتخبة في سنة ٢٠٠٧.

مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١١: حالات الأمن، الذي تنشره منشورات جامعة كامبريدج، هو التحليل العالمي السنوي الحادي عشر لقضايا الأسلحة الصغيرة الذي يصدره المسح. وهو مشروع بحث مستقل تموله عدة حكومات، ومسح الأسلحة الصغيرة هو المصدر الرئيسي للمعلومات والتحليلات المتوفرة للعموم عن جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح.

بيان صحفي

يحظر النشر قبل الساعة الواحدة
بعد الظهر (جنيف) من يوم ٦ يوليو /
تموز ٢٠١١

مسح الأسلحة الصغيرة

Small Arms Survey
Graduate Institute of International
and Development Studies
Avenue Blanc, 1202 Geneva, 47
Switzerland

تلفون +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧

فاكس +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨

بريد إلكتروني

sas@smallarmssurvey.org

الموقع على الإنترنت

www.smallarmssurvey.org